التقعيد النحوي الذي انفرد به سيبويه ت١٨٠هـ عن المبرد ت٢٨٥هـ في سور المُفصّل في الأفعال

إعداد

د/ عبدالحميد شحاتة

الملخص:

حاول الباحث إمعان النظر في دور سور المُفصّل في عملية التقعيد النحوي من خلال الكتاب لسيبويه ت١٨٠هـ، ومقارنته مع المُقْتضَب للمبرد ت٢٨٥هـ؛ بهدف إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف بين كتابين من أضخم ما ألف في علم النحو لأبرز عالمين من علمائه، ينتميان لمدرسة نحوية واحدة هي مدرسة البصرة. ومن ثَمّ إظهار العلاقة الوثيقة بين سور المُفصّل والتقعيد النحوي، وما لها من أثر كبير في توجيه القاعدة النحوية؛ إذ تُبنى تلك القواعد النحوية عليها أو تجعل منها بابا للتقرير والتأكيد.

والبحث يعطي صورة واضحة لعملية التقعيد النحوي فيما انفرد به سيبويه ت١٨٠هـ عن المبرد ت ٢٨٥هـ في باب الأفعال، بغرض دراسة القواعد النحوية التي استخلصت من سور المُفصّل أو بُنيت عليها أو أكدت بها.

فذلك استلزم الوقوف حول كثرة الخلافات بين علماء النحو والتفسير في الأحكام النحوية، والوجوه الإعرابية في موطن الشاهد. ومن هذا كله تظهر ملامح التقعيد النحوي الناتج عن الآيات التي استُشهد بها من سور المُفصّل لدى سيبويه في الكتاب والمبرد في المقتضب.

لذا اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يصنف ورود سور المُفصّل محللا آياتها، ومبينا أثرها في بناء القاعدة النحوية. وخُتِم البحث بخاتمة تضمنت نتائجه، والتي من أهمها اشتمال سور المُفصّل على قواعد نحوية رسمت ملامح المذهب البصري في النحو. وأرجو من الله أن أكون قد وفقت في البحث هذا، وأن ينفع به الباحثين.

الكلمات المفتاحية: سور، المُفصّل، التقعيد، النحوي، سيبويه، المبرد

Abstract

In this theis ,I tried to crossexamine the role of "Soar EL MofassaL in syntactical Codification via Sibaweih ELKitab "in comparison with " ELMoqtadab for ELMobarid" to focus on reveading points of agreement and disagreement between two weighty books in syntax , This high lights Two syntax scholars that belony to one syntax school called " ELBasra ". Hence , It reveals the close link between " Soar EL MSofassal " and syntax codification and their promint influence in the grammatical role , Grammatical rules are based on it , and takes it as ameans of emphasis and con firmation.

Syntactical codification is drawn clearly in this theis. It starts with a definition of Sibaweih and ELMobared in brief , secondly , An introduction of "Soar ELMofassal" and syntactical codification with Quran Quotes from Sibaweih and ELMobarid. The first chapter deals with points of agreement between Sibaweih and ELMobarid in view of syntavtical cdification in Soar ELMofassal. The seccond chapter deals with points related only with Sibaweih only apart from ELMobarid. The third chapter deals with points related with ELMobarid only apart from Sibaweih. this is tottaly categorized under Nouns , verbs , and prepositions for the purpose of grammatical Study taken from " Soar EL Mofassal " or based on it or confirminy it.

Keywords: Soar , ELMofassal, codification, syntactical , Sibaweih , ELMobarid.

المقدمة

الحمد لله وكفى، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وبعد، فلا يخفى على كل ذي حِلم أهمية تتبُع جانب من جوانب العلاقة بين النحو والقرآن، كالتقعيد النحوي الذي انفرد به سيبويه عن المبرد في سور المفصل في باب الأفعال، في أول كتاب نحوي يصل إلينا وهو كتاب سيبويه ت ١٨٠هـ ، وفي الكتاب النحوي الثاني بعده وهو كتاب المقتضب للمبرد ت ٢٨٥هـ.

دوافع اختيار الموضوع: ١- شغفي بنحو القرآن منذ كنت طالبا. ٢- عدم إفراد الموضوع بالبحث.

٣- قلة الدراسات النحوية المتعلقة بسور المفصل.

إشكالية البحث: ١- لماذا كتاب سيبويه ومقتضب المبرد ؟ ولماذا سور المفصل ؟

٢- هل كان لسور المفصل دور مركزي في صياغة القاعدة النحوية في باب الأفعال ؟

أهمية البحث: ١- ارتباطه بالقرآن من جهة والتراث من جهة أخرى. ٢- وفرة مادته النحوية الجديرة بالبحث.

الدراسات السابقة: من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع ما يلي:

١- قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، رسالة دكتوراه، للباحث /إيهاب
عبد الحميد عبد الصادق سلامة، إشراف أ.د/أميرة أحمد يوسف . حسنة الزهار، جامعة عين شمس، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية.

٢- السماع وأهميته في التقعيد النحوي عند سيبويه، رسالة ماجستير، للباحث/ محمد علي يونس رباع، إشراف
أ.د/ سمير أستيتية . جامعة اليرموك، ١٩٩٢م.

٣-الشاهد القرآني في كتاب سيبويه، ورقة بحثية لـ رضوان عبدالكريم ومحمد سالم وإبراهيم محمد، مشاركة في المؤتمر القرآني الدولي السنوي، مركز بحوث القرآن، جامعة ملايا، ماليزيا، ٢٠١٤م.

٤-المثل وأثره في التقعيد النحوي عند المبرد ت٢٨٥هـ في كتابه المقتضب، إعداد د /شميم إبراهيم محمد أبو العلا
مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الإسكندرية، المجلد الأول، العدد السابع والثلاثين

٥- الاستشهاد في كتاب المقتضب . دراسة لغوية، رسالة ماجستير، للطالبة /زروقي جمعة، إشراف أ.د/أبو بكر حسيني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م.

منهج البحث:

يلتزم الباحث المنهج الوصفي التحليلي؛ فهو الأنسب لطبيعة البحث القائم على الوصف للقواعد النحوية في آيات سور المفصل، وترتيبها حسب أبواب النحو، وربط جزئياتها؛ للوصول إلى النتائج المقنعة. فالبحث يرصد آيات سور المفصل في الكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد في باب الأفعال، ووجه استشهادهما.

خطة البحث:

وضع الباحث عنوانا للمسألة، بحيث يتناسب ذلك العنوان وموضع الشاهد القرآني في ضوء القاعدة النحوية المساق من أجلها الشاهد. ثم يذكر النص الذي ورد فيه الشاهد. وقد تناول البحث جواز رفع المضارع ونصبه بعد الفاء التي ليست للسببية.

" جواز رفع المضارع ونصبه بعد الفاء التي ليست للسببية "

(أ) قال . تعالى . " ولا يؤذن لهم فيعتذرون "[١]

في باب الفاء قال سيبويه ت١٨٠هـ: " وتقول: ما تأتيني فتحدثني. فالنصب على وجهين من المعاني: أحدهما . ما تأتيني فكيف تحدثني، أي لو أتيتني لحدثتني. وأما الآخر . فما تأتيني أبدا إلا لم تحدثني، أي منك إتيان كثير ولا حديث منك. وإن شئت أشركت بين الأول والآخر،

[١] المرسلات ٣٦

فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول: ما تأتيني فتحدثني، كأنك قلت: ما تأتيني وما تحدثني. فمثل النصب قوله . عز وجل . " لا يقضى عليهم فيموتوا "[1] ومثل الرفع قوله . عز وجل . " ولا يؤذن لهم فيعتذرون " [2]... وإن شئت رفعت على وجه آخر كأنك قلت: فأنت تحدثنا. " [3] وكأن سيبويه يريد أن يقول: إن الفعل " فيعتذرون " صرف من النصب إلى الرفع، والمعنى لا يؤذن لهم معتذرين. ويفهم من كلامه أنه أجاز الرفع والنصب بعد الفاء التي ليست للسببية، بل هي للعطف أو للاستئناف.

ووضّح قول سيبويه ت ١٨٠هـ ابن الوراق ت ٣٨١هـ حين أشار إلى أن رفع " يعتذرون " بالعطف على " يؤذن "، أي ليس يؤذن لهم ولا يعتذرون، فلا تعلق لأحدهما بالآخر. ثم أشار إلى أنه في نصب الثاني يجب الأول، والمعنى: لو أذن لهم اعتذروا، ولكن سبب العذر ارتفاع الإذن. [4]

ثم فصّل . أيضا . هذه المسألة ابن هشام ت ٧٦١هـ ذاكرا للرفع وجهين وللنصب وجهين في نحو: ما تأتيني فأكرمك. فوجها الرفع: أحدهما . تقدير الفاء لمجرد عطف فعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في إعرابه، والمعنى: ما تأتيني فما أكرمك. والآخر . تقدير الفاء لمجرد السببية والفعل بعدها مستأنف مبني على مبتدأ محذوف، والمعنى ما تأتيني فأنا أكرمك. والفرق بين وجهي الرفع واضح؛ إذ إن الأول شمل النفي فيه ما قبل الفاء وما بعدها، والثاني انصبّ النفي فيه على ما قبل الفاء خاصة، فلم تجعل الفاء لعطف ما بعدها على ما قبلها فيكون شريكه في النفي، وإنما أخلصتها للسببية. وأما وجها النصب: فأحدهما . تقدير الفاء لعطف مصدر الفعل بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، والنفي . هنا . منصب على المعطوف دون المعطوف عليه، فالنصب واجب بأنْ مضمرة وجوبا، والمعنى: ما يكون منك إتيان فإكرام مني. والآخر . تقدير الفاء لعطف مصدر الفعل بعدها على المصدر المؤول مما قبلها، والنفي . حينئذ

[1] فاطر ٣٦

[2] المرسلات ٣٥ و ٣٦

[3] الكتاب ٣ / ٣٠ . ٣١

[4] انظر: علل النحو، ص ٤٣١

. منصب على المعطوف عليه، وينتفي المعطوف؛ لأنه مسبب عنه وقد انتفى، والمعنى ما يكون منك إتيان فكيف يكون مني إكرام. [١]

وقد وافق سيبويه ت١٨٠هـ في جواز الرفع والنصب . كثير من العلماء، فمنهم: الأخفش ت ٢١٥هـ بدليل قوله: " عطف الفعل على الفعل، أي لا يؤذن لهم ولا يعتذرون... فإن شئت . أيضا . نصبته على ضمير أنْ إذا نويت بالأول أن تجعله اسما." [٢] ومنهم ابن جرير الطبري ت٣١٠هـ بدليل قوله: " رفعا عطفا على قوله " ولا يؤذن لهم " وإنما اختير ذلك على النصب وقبله جحد؛ لأنه رأس آية قرن بينه وبين سائر رءوس التي قبلها، ولو كان جاء نصبا كان جائزا... وكل ذلك جائز فيه أعني الرفع والنصب. " [٣] ومنهم الزمخشري ت ٥٣٨هـ بدليل قوله: " عطف على " يؤذن " منخرط في سلك النفي، والمعنى: ولا يكون لهم إذن واعتذار متعقب له من غير أن يجعل الاعتذار مسببا عن الإذن. ولو نصب لكان مسببا عنه لا محالة. " وتبعه النسفي ت٧١٠هـ.[٤] وسوّغ للرفع كثير من العلماء: فمنهم ابن الخباز ت ٣٩٢هـ قائلا: " رفع الفعل بعد الفاء على القطع أو العطف." [٥] ومنهم أبو حيان الأندلسي ٧٤٥هـ قائلا: " ويجوز القطع فترفع، والفعلان إن كانا مستقبلين جاز في الثاني على غير السبب الرفع بوجهيه من العطف والقطع... أي فلا يعتذرون أو فهم لا يعتذرون. " [٦] ومنهم السيوطي ت ٩١١هـ قائلا: " إذا عطفت بالفاء على فعل قبل الفعل الذي ولي الفاء أو قصد الاستئناف أي القطع عن الفعل الذي قبله، فيكون إذ ذاك الفعل خبرا لمبتدأ محذوف، وبطل إضمار " أن " لأن العطف يشرك الثاني مع الأول في رفعه. " [٧] ومنهم العكبري ت ٦١٦هـ بدليل قوله: " في رفعه رفعه وجهان: أحدهما . هو نفي كالذي قبله أي فلا يعتذرون، والثاني . هو مستأنف أي فهم

---

[١] انظر: شرح شذور الذهب، ص ٣٩٠ . ٣٩٢

[٢] انظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٦

[٣] انظر: جامع البيان ٢٤ / ١٤٢

[٤] انظر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤ / ٦٨٢ ومدارك التنزيل ٣ / ٥٨٧

[٥] انظر: توجيه اللمع، ص ٣٦٢

[٦] انظر: ارتشاف الضرب ٤ / ١٦٧٤ . ١٦٧٥

[٧] انظر: همع الهوامع ٢ / ٣٩٥

يعتذرون. [1] ومنهم السمين الحلبي ت ٧٥٦هـ بدليل قوله: " في رفعه وجهان: أحدهما . أنه مستأنف أي فهم يعتذرون، والثاني . أنه معطوف على يؤذن فيكون منفيا. " [2] فيكون الرفع عندهم من وجهين: القطع والعطف.

أما الفراء ت ٢٠٧هـ والثعلبي ت ٤٢٧هـ فقد سوّغا للرفع من وجه واحد وهو العطف، فيقول الفراء: " نويت بالفاء أن يكون نسقا على ما قبلها، واختير ذلك؛ لأن الآيات بالنون. "[3] والثعلبي ت ٤٢٧هـ يقول: " رفع عطفا على يؤذن. "[4]

والسؤال الآن: لماذا كان الرفع أرجح من النصب ؟ والجواب . والله أعلم . للأسباب التالية:

الثاني . عدم قصد السببية؛ لأن المراد بـ " ولا يؤذن لهم " نفي الإذن حال الاعتذار، وقد نُهوا عنه في قوله تعالى . " يأيها الذين كفروا لا تعتذروا اليوم إنما تجزون ما كنتم تعملون "[5]

الثالث . إفادة نفي الاعتذار مطلقا. والنصب يفيد عدم الاعتذار لعدم الإذن، ويعطي معنى غير مراد، أي لا يؤذن لهم حال اعتذارهم، فيوهم أنه يؤذن لهم في غير حالة اعتذارهم، وكأن علة نفي الاعتذار هي عدم الإذن لهم.

الرابع . الدلالة على عدم نطقهم ابتداء بعذر في قوله . تعالى . " هذا يوم لا ينطقون " [6] فالخائف . غالبا . لا ينطق لسانه بعذر حتى لو أذن له.

الخامس . الإشارة إلى أنهم قالوا كل شيء حال حسابهم وقضاء الله عليهم، فلا مجال للنطق بعد ذلك ولا اعتذار ولا إذن.

(ب) قال . تعالى . " ودوا لو تدهن فيدهنون "

---

[1] انظر: التبيان ٢ / ١٢٦٥

[2] انظر: الدر المصون ١٠ / ٦٤٤

[3] انظر: معاني القرآن للفراء ٣ / ٢٢٦

[4] انظر: الكشف والبيان ١٠ / ١١١

[5] التحريم ٧

[6] المرسلات ٣٥

في باب الفاء قال سيبويه ت١٨٠هـ: " وتقول: ود لو تأتيه فتحدثه، والرفع جيد على معنى التمني، ومثله قوله ـ تعالى ـ " ودوا لو تدهن فيدهنون " [١] وزعم هارون أنها في بعض المصاحف: ودوا لو تدهن فيدهنوا. "[٢] ويفهم من كلام سيبويه ت ١٨٠هـ جواز رفع المضارع ونصبه بعد الفاء التي ليست للسببية، وأنه عد الرفع على معنى التمني جيدا.

فالرفع له وجهان: الأول ـ بعطف الفعل على ما قبله، والثاني ـ بالاستئناف أي القطع، أي ما بعد الفاء مبتدأ وخبر. والنصب له وجهان: الأول ـ بتقدير مصدر قبل الفاء؛ لأنه لا يخرج عن كونه فعلا أو فاعلا أو مبتدأ أو خبرا، والفعل دال على المصدر. والثاني ـ بإضمار أنْ وهو الأوْلى. [٣] وقد رأى ابن يعيش ت٦٤٣هـ أن الفعل " فيدهنون " مرفوع بالعطف على لفظ الأول؛ لأنه شريكه في معناه. [٤]

وممن جعل الرفع على العطف أو الاستئناف السمين الحلبي ت ٧٥٦هـ الذي ذهب إلى أن " فيدهنون " عطف على " تدهن " فيكون داخلا في حيز " لو " أو أنه خبر مبتدأ مضمر، أي فهم يدهنون. [٥] فالفعل للاستقبال فلم ينصب بحذف النون جوابا للتمني، أو أن الفعل للحال والفاء للتسبب عن جملة " لو تدهن " بمعنى: ودوا إدهانك فهم الآن يدهنون طمعا في إدهانك. والتمني المدلول عليه بـ " ودوا " قُصد به بيان سبب ودادتهم. لذا فالكلام بتقدير مبتدأ محذوف.[٦]

أما الزمخشري ت ٥٣٨هـ والنسفي ت ٧١٠هـ فأجازا الرفع من جهة واحدة هي الاستئناف موضحا أنه عدل به إلى طريق آخر ـ وهو كونه خبرا لمبتدأ محذوف، أي فهم يدهنون ـ لذا فلم ينصب بإضمار " أن " للعدول ذلك.[٧] وأما الثعالبي ت٨٧٥هـ وابن عطية ت ٥٤٢هـ والعكبري

---

[١] القلم ٩

[٢] الكتاب ٣ / ٣٦

[٣] انظر: علل النحو، ص ٤٣٠ ـ ٤٣١

[٤] انظر: المفصل، ص ٣٢٩ ـ ٣٣٠

[٥] انظر: الدر المصون ١٠ / ٤٠٢

[٦] انظر: روح البيان ١٠ / ١١٠ والتحرير والتنوير ٢٩ / ٦٩ وإعراب القرآن وبيانه ١٠ / ١٧١

[٧] انظر:الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ٤ / ٥٨٦ ومدارك التنزيل ٣ / ٥١٩

ت ٦١٦هـ فأجازوا الرفع من جهة العطف مؤكدين أن " فيدهنون " معطوف وليس بجواب للتمني. [١] وأما الأخفش ت٢١٥هـ فلم يجز الرفع إلا إذا حسن أن تجري الآخِر على الأول، بأن تجعله مثله، أي ودوا لو يدهنون. [٢]

ومن الواضح أن سيبويه . وجملة ممن لحقه . قد آثروا الرفع للأسباب التالية :

الأول: فاء المتسبِّب تكفي لإفادة بيان سبب ودادتهم. والكلام بتقدير مبتدأ محذوف؛ ليكون المقدر مقدما على الخبر الجملة الفعلية، ومفيدا معنى الاختصاص، أي فالإدهان منهم لا منك. فبسبب ودادتهم إدهانك هم يدهنون

الثاني: الاستئناف فيه إفادة معنى أنهم تمنوا لو تدهن فيترتب على إدهانك مداهنتهم. والعطف فيه إفادة معنى أنهم ودوا لو يدهنون عقيب إدهانك. فهم يتمنون ملاينتك لهم في دينك ومائلا إلى عبادتهم وآلهتهم، فيظهرون الملاينة لك في عبادتك وإلهك .

الثالث . النصب يقتضي التسبب مما في حيز التمني. وهذا ليس مرادا؛ إذ المراد بيان سبب الودادة لا تعليق جواب التمني المفاد من لو والفعل " ودوا ".

الرابع . تحقيق المناسبة بين رءوس الآيات.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين الذي يسر دراسة موضوع " التقعيد النحوي الذي انفرد به سيبويه ت ١٨٠هـ عن المبرد ت٢٨٥هـ في سور المفصل في الأفعال " والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وبعد، فمن خلال مصاحبتي للكتاب لسيبويه والمقتضب للمبرد، تبين لي الدور الكبير الذي تلعبه سور المفصل في عملية التقعيد النحوي؛ إذ هي متواجدة بشكل كبير في الكتابين، وزاخرة بكم هائل من المسائل النحوية الجديرة بالدراسة. كما تبين لي أهميتها في إثبات قاعدة ما أو تأكيدها أو إقرارها أو صياغتها أو بناء حكم نحوي ما عليها. وقد توصل الباحث إلى أمور جاءت على النحو التالي:

[١] انظر: الجواهر الحسان ٥ / ٤٦٦ والمحرر الوجيز ٥ / ٣٤٧ والتبيان ٢ / ١٢٣٤

[٢] انظر: معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٦

١- ضم البحث بين دفتيه كثيرا من آيات سور المفصل التي انفرد بها سيبويه عن المبرد. ومن ثمرتها أن ذهب سيبويه في باب الأفعال إلى جواز رفع المضارع الواقع بعد الفاء التي ليست للسببية ونصبه . وهذا مالم يتناوله المبرد عند استشهاده بآيات سور المفصل .

٢- لقد بنى سيبويه والمبرد منهجهما في عملية التقعيد النحوي على لغة القرآن، حيث أخذا بمعظم القراءات وأولوا

القليل منها مما لا يوافق قواعدهم، وعللا قواعدهم بغرض تقوية الحكم النحوي، ودعموها بآيات القرآن.

٣- يمكن القول بأن التقعيد النحوي هو وضع القاعدة النحوية وصناعتها وصياغتها على وجه العموم، من خلال تتبع مثال أوأمثلة، بقصد الوصول إلى ضابط أوحكم كلي ينطبق على ما لا يحصى من الأمثلة والشواهد النحوية

وفي نهاية هذا البحث أرجو أن أكون قد وفقت في دراسة التقعيد النحوي في سور المفصل في باب الأفعال، لدى عالمين كبيرين ينتميان لمدرسة نحوية واحدة : سيبويه والمبرد، وذلك من خلال الكتاب للأول والمقتضب للثاني.

قائمة المصادر والمراجع

أولا. المصادر

١- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء أبو بشر الملقب سيبويه، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.
٢- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي أبو العباس المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

ثانيا . المراجع

١- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبدالتواب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨ م.
٢- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش، ط٤، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص ودار اليمامة، دمشق، دار ابن كثير، دمشق، ١٤١٥ هـ.
٣- التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٤- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الدار التونسية، تونس، ١٩٨٤ م.
٥. توجيه اللمع، أحمد بن الحسين بن الخباز ت٦٣٩هـ، تحقيق: أ. د. فايز زكي محمد، دار السلام، ط٢، مصر، ٢٠٠٧م.
٦- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جري بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي أبو جعفر الطبري، تحقيق أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، ٢٠٠٠م.
٧- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، أبو زيد عبدالرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٨هـ.
٨- الدرالمصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

٩- روح البيان، إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الحنفي الخلوتي المولى أبو الفداء، دار الفكر، بيروت
١٠- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن يوسف أبو محمد جمال الدين ابن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا.
١١. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن ابن الوراق ت ٣٨١هـ، تحقيق: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.
١٢- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.
١٣- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي أبو إسحق، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، تدقيق: نظير الساعدي، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٢هـ.
١٤- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبدالحق بن غالب بن عبدالرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافي محمد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.
١٥. مدارك التنزيل وحقائق التأويل، أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي، تحقيق: يوسف علي بديوي، راجعه: محيي الدين ديب مستو، ط١، دار الكلم الطيب، ١٩٩٨م.
١٦. معاني القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء البلخي ثم البصري المعروف بالأخفش الأوسط، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.
١٧. معاني القرآن للفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي الفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبدالفتاح إسماعيل الشلبي، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر

١٨ . المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله ت٥٣٨هـ، تحقيق: د. علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
١٩- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر